Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الاحتياطات الاجنبية وعجز الموازنة الصراع الحتمي بين السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٣

م.م. افراح حسن محمد سفيح
جامعة واسط/قسم الشؤون العلمية

Foreign reserves and the budget deficit: The inevitable conflict between fiscal and monetary policies in Iraq for the period 2015-2023

aaltameem@uowasit.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الاجنبية في العراق وتسليط الضوء على طبيعة الصراع بين السياستين المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الريعي وتنبع اهمية البحث كون الاحتياطات الاجنبية تعد اداة اساسية لتحقيق الاستقرار النقدي ودعم الصرف ويعتبر عجز الموازنة من ابرز التحديات التي تواجه السياسة المالية في العراق واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور الاحتياطات الاجنبية الى جانب عجز الموازنة العامة خلال مدة محددة فضلا عن تحليل العلاقة بينهما وقد اظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين العجز والاحتياطيات الاجنبية خاصة في ظل محدودية الايرادات غير النفطية وزيادة في الانفاق العام وبينت الدراسة ان ضعف التنسيق بين التوسع في الانفاق والسياسة النقدية يسهم في زيادة الضغوط على الاستقرار في السياسة النقدية وتعميق الاختلالات الاقتصادية وخلص البحث الى ان تنويع مصادر الايرادات وترشيد الانفاق العام وادارة الاحتياطيات الاجنبية بكفاءة وبصورة فعالة يضمن استدامتها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلا عن التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ويوصي البحث بتعزيز دور القطاعات الانتاجية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط وتبني اصلاحات هيكلية لتحقيق التنمية المستدامة .

Abstract

This research aims to analyze the relationship between the budget deficit and foreign reserves in Iraq and to highlight the nature of the conflict between fiscal and monetary policies in a rentier economy. The importance of the research stems from the fact that foreign reserves are a fundamental tool for achieving monetary stability and supporting the exchange rate. The budget deficit is considered one of the most prominent challenges facing fiscal policy in Iraq. The research adopted the descriptive analytical method to study the development of foreign reserves alongside the general budget deficit over a specific period, as well as analyzing the relationship between them. The results showed an inverse relationship between the deficit and foreign reserves, especially in light of limited non-oil revenues and an increase in public spending. The study indicated that weak coordination between the expansion of spending and monetary policy contributes to increasing pressures on monetary policy stability and deepening economic imbalances. The research concluded that diversifying revenue sources, rationalizing public spending, and managing foreign reserves efficiently and effectively ensures their sustainability and the achievement of economic stability, in addition to coordination between fiscal and monetary policy. The research recommends strengthening the role of productive economic sectors, reducing dependence on oil, and adopting structural reforms to achieve sustainable development.

المقدمة

تعد الاحتياطات الاجنبية وعجز الموازنة من مؤشرات التي تعكس مدى استقرار وضع الاقتصاد في الدول فضلا عن قدرته على مواجهة الصدمات العالمية والمحلية لا سيما الاقتصاد العراقي ومع تزايد التحديات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العراقي والذي يعد بدوره اقتصاد يعتمد على الايرادات الريعية لتمويل الموازنة العامة برزت اشكالية واضحة تتمثل في التداخل بين السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية وتأثيرها على

الاحتياطات الاجنبية ومن هذا المنطلق تاتي اهمية البحث في تحليل العلاقة بين الاحتياطات الاجنبية والعجز في الموازنة العامة حيث تتسم العلاقة بينهما بدرجة عالية من التعقيد بسبب الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية وتحليل ابعاد الصراع بين السياستين في العراق ويسهم في تقديم رؤيا تحليلية تساعد في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي **الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية والنقدية , الاحتياطات الاجنبية , الموازنة العامة

مشكلة البحث: استمرار العجز في الموازنة العامة رغم فترات ارتفاع الايرادات النفطية وتعرض الاحتياطات الاجنبية لضغوط نتيجة التمويل للانفاق العام والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وعليه يمكن صياغة المشكلة بالسؤال التالي:

ما هي طبيعة العلاقة بين الاحتياطات الاجنبية وعجز الموازنة العامة في العراق وكيف يسهم الصراع بين السياستين المالية والنقدية في تعميق هذه الاشكالية ؟

وهل يؤدي العجز في الموازنة العامة الى استنزاف الاحتياطات الاجنبية ؟ وكيف يؤثر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي ؟

اهمية البحث: يساعد البحث في تشخيص الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي في ظل التحديات الراهنة وفهم طبيعة العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية والسياستين المالية والنقدية حيث تلعب الاحتياطيات الاجنبية دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد .

اهداف البحث: يهدف البحث الى توضيح المفاهيم المتعلقة بالاحتياطيات الدولية وتنميتها في العراق وتحليل مفهوم العجز في الموازنة العامة ودراسة طبيعة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية وتسليط الضوء على الصراع بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث :توجد علاقة عكسية ذات دلالات اقتصادية بين العجز في الموازنة العامة ومستوى الاحتياطيات الاجنبية ويرتفع هذا الاثر مع ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق وتفاقم الاختلالات الهيكلية في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية .

المبحث الاول

المطلب الاول :الاطار المفاهيمي للاحتياطيات الاجنبية

اولا : مفهوم الاحتياطيات الاجنبية

هناك تعريفات عديدة حيث تعرف بانها الاصول الخارجية المتاحة للسلطات النقدية والتي تخضع لسيطرتها لتمويل وتنظيم المدفوعات وهي تختلف عن ودائع البنك المركزي (بلقاسم, ص٤٧) وعرفها المجلس التنفيذي ٢٠٠١ بانها الموجودات الخارجية والاصول المالية المتاحة للسلطات النقدية والتي تكون تحت سيطرتها واستخدامها لاغراض التمويل في حالة العجز في الموازنة العامة والاختلالات في المدفوعات فضلا عن المساعدة في الحصول على ائتمانات تجارية وغير تجارية لضمان حماية استهلاك الدول الجاري من الاختلالات الموسمية والمؤقتة في ايرادات التصدير او الارتفاعات المتزايدة في الواردات (الخفاجي, ٢٠١٦, ص٥٤٥) يقدم صندق النقد الدولي تعريفا للاحتياطيات الاجنبية هي الاصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للاستخدام في تمويل اختلالات ميزان المدفوعات والتدخل اسواق في الصرف للحفاظ على استقرار العملة المحلية وتشمل العملات الاجنبية والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (SDRS) والاصول الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي (IMF ,Balance of Payments and International Investment Position Manual(BPM6,2000,2)), ويعرف البنك الدولي الاحتياطيات الاجنبية هي الاصول الرسمية السائلة التي تحتفظ بها الدولة لدعم الثقة الاقتصادية وعن طريق دعم عملتها المحلية وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي فضلا عن تلبية الالتزامات الدولية (World Bank Data & Indicators) اما تعريف الامم المتحدة هي الموجودات الخارجية التي تستخدمها الدول لمواجهة الازمات الاقتصادية العالمية والمحلية وتحقيق الاستقرار المالي في ميزان المدفوعات (UN National Accounts & Economic Reports)

ثانيا: الاهمية الاقتصادية للاحتياطيات الاجنبية

تكتسب الاحتياطيات الاجنبية اهمية كبيرة في الاقتصاد الكلي كونها اداة استراتيجية لضمان الاستقرار المالي والنقدي وتكمن اهميتها في :

)International Monetary Fund. (2009). Balance of Payments and International Investment Position Maunal(BPM6) Washington, DC.(

١. تعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي وجود احتياطيات كبيرة للدولة يعكس قوة الاقتصاد ويؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين الاجانب والمحلين للاستثمار في الاقتصاد وتحسين التصنيف الائتماني فضلا عن تقليل مخاطر الازمات المالية وتعد الاحتياطيات عنصرا اساسيا في استقرار النظام المالي وان الدول ذات الاحتياطيات المرتفعة اقل عرضة لهروب رؤوس الاموال

٢. تمويل العجز في ميزان المدفوعات تلعب الاحتياطيات دور صمام الامان في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات حيث تستخدم لتمويل الاستيرادات وسداد الالتزامات المالية الخارجية للدولة حيث تساعد على تلبية الالتزامات الدولية وضمان استقرار الاقتصاد ففي حال انخفاض الايرادات كالايرادات النفطية تعتمد وتلجا الدولة الى الاحتياطيات الاجنبية لتجنب الازمات (World Bank, World Development Indicators)

٣. مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية تستخدم الاحتياطيات كاداة لمواجهة الازمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تلعب دورا مهما عند تقلب اسعار النفط العالمية وخاصة بالنسبة للدول الريعية كالعراق

٤. دعم استقرار سعر الصرف تعد الاحتياطيات الاجنبية الاداة المهمة والاساسية يستخدمها البنك المركزي في التدخل لاسواق الصرف الاجنبي عن طريق بيع او شراء العملات الاجنبية وتقليل التقلبات التي يعترض لها سعر العملة المحلي وكلما تزايدت الاحتياطيات الاجنبية زادت قدرة الدولة على تثبيت سعر الصرف وتقليل المضاربات (IMF,BPM6 Manual, 2009)

٥. ضمان القدرة على الاستيراد يجب ان تغطي الاحتياطيات ٣-٦ اشهر من الاستيرادات على الاقل وفقا للمعيار الدولي فاذا انخفضت عن هذا الحد تعتبر خطر ازمة اقتصادية.

٦. دعم السياسة النقدية تعد الاحتياطيات الاجنبية جزءا من ادوات ادارة السياسة النقدية وتمثل اداة رئيسة للبنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية من خلال التحكم بالسيولة وادارة عرض النقد وتثبيت التوقعات التضخمية وكلما ارتفعت الاحتياطيات الاجنبية زادت من قدرة البنك المركزي في التحكم بالاقتصاد المحلي .

وفي العراق تتزايد اهمية الاحتياطيات الاجنبية نتيجة الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية بسبب ضعف الانتاج المحلي وارتفاع الاستيرادات لذا تعد خط الدفاع الاول عن العلمة المحلية اي ان انخفاض قيمة العملة المحلية تؤدي الى ارتفاع سعر الدولار وتضخم واضطراب اقتصادي (وزارة المالية العراقية .(٢٠٢٤))

المطلب الثاني اولا : تعريف عجز الموازنة العامة

يعرف صندوق النقد الدولي الجز في الموازنة العامة هي الحالة التي تتجاوز فيها النفقات العامة الحكومية الى اجمالي الايرادات العامة خلا فترة زمنية محددة ومما يستدعي تمويل هذا العجز او الفرق من خلال الاقتراض (IMF, Government Finance Statistics Manual (GFSM2014)) ويعرف البنك الدولي العجز الفجوة المالية الناتجة عن زيادة الانفاق العام على الايرادات العامة والتي يتم تمويلها عادة من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي (World Bank, Public Finance and Growth Reports) اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) انه صافي اقتراض الحكومة والذي يمثل الفرق بين اجمالي الايرادات والنفقات العامة خلال سنة مالية (OECD, Economic Outlook) ووفقا للتعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف العجز الموازنة هو التي تتجاوز فيها النفقات العامة عن الايرادات العامة والتي تؤدي الى نشوء فجوة مالية يتم تمويلها من خلال الاقتراض او وسائل تمويل اخرى ويعكس اختلال المالية العامة وضعف الايرادات العامة وتقاس كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتستخدم كمؤشر على الاستقرار الاقتصادي وكفاءة السياسة المالية .

العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وعجز الموازنة

تعد العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وعجز الموازنة من العلاقات الجوهرية في الاقتصاد الكلي حيث تعكس التفاعل بين القطاع الخارجي والسياسة المالية وتتجلى هذه العلاقة بشكل واضح في الاقتصادات الريعية وتشير الادبيات الاقتصادية الى ان عجز الموازنة العامة تؤدي الى الضغط على الاحتياطيات الاجنبية وذلك لتمويل العجز المالي اذ تلجا الى الاقتراض الخارجي والداخلي او تمويل غير المباشر عبر النظام المصرفي ووفقا للصندوق النقدي الدولي ان الاختلالات المالية المستمرة تجر الحكومة الى الضغط على القطاع الخارجي بما في ذلك تأكل الاحتياطيات الاجنبية وبحسب البنك الدولي ان العجز المالي الناتج عن التوسع في الانفاق المالي غير المستدام يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي وزيادة الاستيرادات وبالتالي تفاقم العجز الخارجي واستنزاف الاحتياطيات الاجنبية وان الاختلالات المالية تؤثر بشكل مباشر على عل استقرار سعر الصرف مما يدفع البنوك المركزية لاستخدام الاحتياطيات 'والتمويل النقدي للعجز يؤدي حدوث ضغوط تضخمية تنعكس على الاستقرار

الخارجي فضلا عن زيادة عرض النقد حيث تعزز الاحتياطيات الاجنبية القدرة على ادارة السياسات المالية في مواجهة الصدمات وان ارتفاعها تمنح الحكومة مرونة مالية ويقلل من العجز المالي وانخفاضها يحد من قدرة الدولة على تمويل الانفاق ويزيد الحاجة الى الاقتراض في الاقتصادات الريعية مثل العراق المعتمد على الموارد الطبيعية تكون عرضه لتقلبات الاحتياطيات الاجنبية والعجز حيث انخفاضها يؤدي الى عجز وبالتالي انخفاض الاحتياطيات ويمكن تلخيص العلاقة بين الاحتياطيات وعجز الموازنة علاقة عكسية غالبا وتزداد حدة العلاقة في الاقتصادات الريعية كما في العراق نتيجة الاعتماد على الايرادات النفطية (حداد, ٢٠٠٧, ص١٠٥-١٢٠)

المبحث الثاني تحليل تطور العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٤

المطلب الاول: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٤

يوضح جدول(١) ان الموازنة العامة في العراق تميزت بالفائض تارة وبالعجز تارة اخرى حيث سجلت عجزا في بداية المدة المدروسة من ٢٠١٥ لغاية ٢٠١٧ بلغ (-٢٢.٧, -٢.٨) على التوالي نتيجة اعتماد سياسة مالية توسيعية بسبب زيادة الانفاق العسكري جراء العمليات العسكرية ضد العصابات الاجرامية فضلا عن زيادة في الانفاق للعوائل النازحة وبالمقابل انخفاض اسعار النفط العالمية وما رافقه من الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية ادت الى العجز المالي في الموازنة استمر لغاية ٢٠١٧ ' وسجلت الموازنة العامة فائضا في ٢٠١٨-٢٠١٩ بقيمة (١٧.٦) مليار دولار ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغ (٧.٦٩٪) نتيجة تسحن الاوضاع الامنية والسياسية في البلد وفضلا عن التحسن النسبي في اسعار النفط العالمية ادت الى زيادة الايرادات ونجح العراق في زيادة صادراته النفطية ' وفي عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٤ سجل العراق عجزا كبيرا في الموازنة العامة ففي عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا حيث ادت الى انهيار عالمي في اسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام بلغ العجز (-٢٣.٣) مليار دولار واستمر العجز لنهاية المدة حيث وصل قيمة العجز المخطط (-١١.٥) عام ٢٠٢٤ ويعزى هذا العجز نتيجة زيادة في مكونات النفقات الجارية اذ ارتفعت تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعية نتيجة شمول بعض الفئات فضلا عن ارتفاع نسبة الالتزامات والمساهمات (البنك المركزي العراقي ,التقرير الاقتصادي ٢٠٢٤, ص٣٩) جدول(١) تطور عجز الموازنة العامة في العراق

السنة	العجز /الفائض في الموازنة العامة (مليار دولار)	كنسبة من الناتج المحلي %
٢٠١٥	-٢٢.٧	-١٢.٨٣
٢٠١٦	-٢٤.٣	-١٤.٤٥
٢٠١٧	-٢.٨	-١.٥٢
٢٠١٨	١٧.٦	٧.٦٩
٢٠١٩	١.٩	٠.٨٣
٢٠٢٠	-٢٣.٣	-١٢.٨٢
٢٠٢١	-٠.٧	-٠.٣٨
٢٠٢٢	-٢٣.٣	٨.١
٢٠٢٣	-٣.٠	-١.١٤
٢٠٢٤	-١١.٥	-٤.١٤

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات والتقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٤

ثانيا: تحليل تطور الاحتياطيات الاجنبية في العراق

توضح بيانات جدول (٢)ان الاحتياطيات الاجنبية في العراق بلغت مستويات مرتفعة لاكثر من ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ , وبعد عام ٢٠٢٣ بدأت بالتراجع بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية فضلا عن التمويل بالعجز المالي وهذا مؤشر على وجود ضغط مالي ونقدي متزايد نتيجة الصراع بين السياسة المالية والسياسة النقدية حيث تميل السياسة المالية ال التوسع في الانفاق الحكومي وبالتالي تؤدي الى العجز في الموازنة وتسعى السياسة النقدية الى الحفاظ على سعر الصرف من جهة وتقليل التضخم من جهة اخرى وبالنتيجة يضطر البنك المركزي الى استخدام الاحتياطيات الاجنبية لتمويل العجز ومواجهة الضغوط النقدية وهذا بدوره يسهم في انخفاض الاحتياطيات الاجنبية , حيث تتأثر

الاحتياطيات الاجنبية بشكل مباشر بالعجز المالي وان الصراع بين السياستين المالية والنقدية تؤدي الى استنزاف الموارد وضعف الاستقرار الاقتصادي والمالي ,ووفقا للجدول(٢) فان السياسات النقدية المستخدمة لسحب السيولة قد وضعت ضغطا على الاحتياطيات الاجنبية ,في عام ٢٠٢٤ انخفض الاحتياطي الاجنبي لتصل الى (١٠٩) مليار دولار ويعزى هذا الانخفاض لجوء البنك المركزي الى تعقيم النقد للحفاظ على الاستقرار النقدي فضلا عن يستخدم هذا الاجراء لتقليل تأثير العجز او فائض ميزان المدفوعات على النقد المعروض فضلا عن انخفاض اسعار النفط خلال تلك الفترة ,واستمر الانخفاض لغاية ٢٠٢٦ وهذا مؤشر يدل على وجود ضغط مالي ونقدي على الاحتياطي النقدي بشكل متزايد .

جدول(٢) تطور الاحتياطيات الاجنبية في العراق مليار دولار

السنة	الاحتياطيات الاجنبية	الملاحظات
٢٠٢٣	١١٠-١٠٩	انخفاض طفيف بسبب سياسات نقدية
٢٠٢٤	١٠٩	استقرار نسبي مع ضغوط
٢٠٢٥	١٠٨	تراجع نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام العالمية
٢٠٢٦	١٠٠-٩٦	انخفاض واضح بسبب العجز وتمويل السوق

المصدر : Amr Salem .(2025,December17). Iraq's foreign currency reserves under increasing pressure. Iraqi News.

ثالثا: تحليل العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية والعجز

تشير البيانات الى وجود علاقة عكسية بين الاحتياطي الاجنبي والعجز في الموازنة العامة في العراق فعند زيادة العجز تنخفض الاحتياطيات الاجنبية وبالعكس عند تحقيق الفائض تزداد الاحتياطيات الاجنبية بسبب لان الحكومة تمول العجز عن طريق الاقتراض او عبر نوافذ النقد الاجنبي حيث يستخدم البنك المركزي الاحتياطيات لدعم الدينار العراقي وتمويل الاستيرادات وبالتالي الى استنزاف الاحتياطي الاجنبي وبالمقابل تميل السياسة المالية الى التوسع في الرواتب والدعم حكومي والانفاق وهذا بدوره يؤدي الى العجز في الموازنة العامة اما السياسة النقدية فإنها تسعى الى تقليل التضخم والحفاظ على سعر الصرف وبالنتيجة يضطر البنك المركزي الى استخدام الاحتياطي لتمويل العجز والضغوط التضخمية وللتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وهي من اهم اسباب انخفاض الاحتياطي.

رابعا: تحليل كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٤

جدول (٣) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية حيث سجلت انخفاضا عام ٢٠١٦ بلغ (٤٤.٢١٦) مليون دولار نتيجة ازمة انخفاض اسعار النفط وبدأت بالارتفاع من عام ٢٠١٧ لغاية ٢٠٢٠ سجلت انخفاضا بلغ (٦٥.٧٩٢) مليون دولار بسبب جائحة كورونا وارتفعت تدريجيا حتى وصلت الى (١١١.٧٣٦)مليون دولار نتيجة طفرة نفطية ارتفاع اسعار النفط العالمية وبالتالي زيادة الاحتياطيات الدولية وهذا يدل ان الاحتياطيات الاجنبية مرتبطة بالإيرادات النفطية ,بالمقابل سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا تصاعديا من ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٩ من(١٦٦٨٢٢) مليار دولار الى (٢٣٣٦٣٦) مليار دولار وانخفاضا واضحا عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا واغلاق الاسواق العالمية وتوقف الحياة الاقتصادية وبالتالي انخفاض اسعار النفط الخام العالمية وخاصة ان الاقتصاد العراقي اقتصاد دوري ويتأثر بأسعار النفط وضعف القاعدة غير النفطية وغياب التنويع الاقتصادي وحقق تحسنا نسبيا في الاعوام ٢٠٢١- ٢٠٢٣ وهذا لا يعكس اصلاحا هيكليا بل يعتمد على زيادة اسعار النفط حيث يفتقر العراق الى قاعدة مالية مستقرة ومستدامة ,وبدرها سجلت الايرادات العامة ارتفاعا للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٩ وحققت قيمة (٩٠٣٩٢)مليون دولار عام ٢٠١٩ وانخفض عام ٢٠٢٠ بلغت (٥٢٦٦٦) مليون دولار نتيجة تعرض العراق الى صدمتين صدمة جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط الخام وارتفعت بعدها وشهدت تحسنا وترتبط الايرادات العامة بأسعار النفط الخام , وسجلت الموازنة العامة عجزا مستمرا للأعوام ٢٠١٥-٢٠٢١

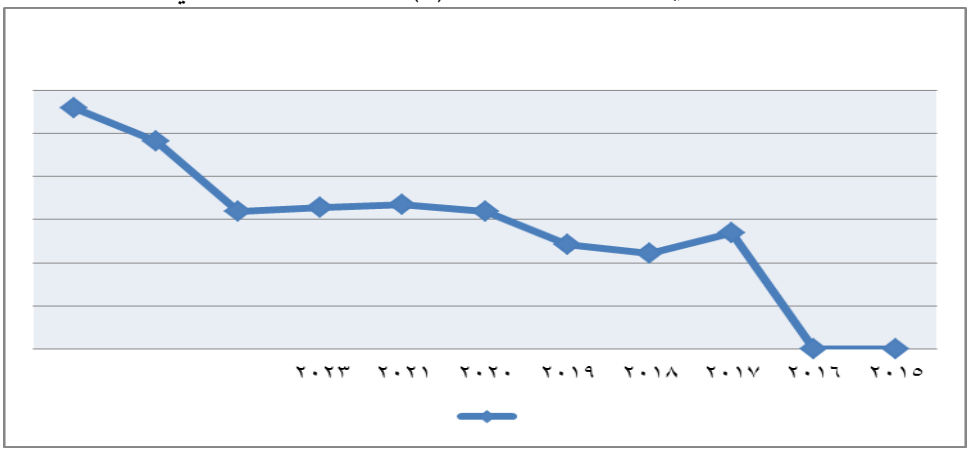
يوضح تحليل الجدول(٣) ان الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة اتسم بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة اعتماده على الايرادات النفطية

جدول(٣)تطورات الاحتياطيات الدولية والانفاق العام والايرادات العامة في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٣

السنة	الاحتياطيات الدولية (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار	النفقات العامة (مليون دولار)	الايرادات العامة (مليون دولار)	الفائض /العجز
٢٠١٥	٥٣.٩٩٠	١٦٦٨٢٢	٥٩١٥٨	٥٥٨٥٧	٣٣٠١-
٢٠١٦	٤٤.٢١٦	١٦٦٣٢١	٦٣٠٧٢	٤٦٠٨٣	١٦٩٨٩-

٢٠١٧	٤٨.١٧٣	١٨٧٥٣٤	٦٣٤٣٧	٦٥٠٦١	١٦٢٤
٢٠١٨	٦٣.٨٧٩	٢٢٧٥١٢	٦٧٩٦١	٨٩٥٥٤	٢١٥٩٣
٢٠١٩	٦٧.١٥٧	٢٣٣٦٣٦	٩٣٨٨٥	٩٠٣٩٢	٣٤٩٣-
٢٠٢٠	٦٥.٧٩٢	١٨٢٤٥٥	٦٣٤٠٢	٥٢٦٦٦	١٠٧٣٦-
٢٠٢١	٦٣.٨١١	٢٠٩٦٩٢	٧٠٤٤٥	٧٤٧١٣	٤٢٦٨
٢٠٢٢	٩٦.٦١١	٢٨٧٣٧٢	٨٠١٠٩	١١٠٧٥٢	٣٠٦٤٣
٢٠٢٣	١١١.٧٣٦	٢٧٢١٣٩	١٠٧٥٨٠	١٠٢٤٧٨	٥١٠٢-

المصدر: بيانات البنك المركزي لسنوات مختلفة شكل (١) الاحتياطيات الدولية في العراق مليون دينار للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٣



المصدر بالاعتماد على بيانات جدول(٣)

خامساً: تحليل تطور ميزان المدفوعات في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٣

تشير بيانات جدول(٤) الى تطور اسعار الصرف وحساب الجاري والمالي في ميزان المدفوعات فضلا عن العجز والفائض في الميزان واسعار النفط يحدد ميزان المدفوعات المركز الاقتصادي للدولة حيث سجل ميزان المدفوعات عجزا عام ٢٠١٦ نتيجة استمرار الوضع الاني والعمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية وبلغ قيمة العجز (٨٤٣٥-) بسبب زيادة الانفاق على العمليات العسكرية وتحرير المناطق من العصابات الارهابية ,وسجل عجزا اخر عام ٢٠٢٠ نتيجة تردي الاوضاع الصحية بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وتوقف العمليات الانتاجية وتوقف الحياة الاقتصادية في العالم انعكس على ميزان المدفوعات وبلغ قيمة العجز (٨٢٦٩-) وانعكس على الاحتياطيات الدولية حيث انخفضت بدورها لتصل الى (٦٥.٧٩٢ -٦٣.٨١١) للاعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي وتسهم الاحتياطيات الدولية في تسوية ميزان المدفوعات ويدل الفائض في ميزان المدفوعات على زيادة التدفقات وهي رصيدا مهما في مواجهة العجز الطارئ في الموازنة العامة وتجنب الاستدانة من العالم الخارجي او الاسواق المالية ومن خلال جدول (٤) تبين ان زيادة اسعار النفط العالمية انعكست في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وزيادة في الاحتياطيات الدولية وهذا يبين ريعية الاقتصاد العراقي ومدى اعتماده علة الصادرات النفطية وضعف تنويع الاقتصاد , حيث تعكس الاحتياطيات الدولية متانة الاقتصاد العراقي وهيكل الانتاج ويتطلب وجود احتياطيات دولية كبيرة لإسناد الانتاج المحلي ومن ناحية سعر الصرف قرر البنك المركزي عام٢٠١٦ تطبيق الالية الجديدة المنصة الالكترونية لتنظيم بيع العملة وربطها مع البنك المركزي للحد من الاحتيال ورفع مستوى الاداء للقطاع المصرفي (داود, ٢٠٢٣: ٤) وفي عام ٢٠٢٣ خفض البنك المركزي سعر الصرف الدولار بسبب اغلاق مناف تهريب الدولار عن البطاقات الائتمانية وشهد سعر الصرف في السوق الموازي ارتفاعا مما ادى الى حدوث فجوة بين السعرين (البنك المركزي العراقي,٢٠٢١, ص٤٤)

جدول(٤) سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار والحساب الجاري والمالي والعجز او الفائض في ميزان المدفوعات(مليون دولار)

السنة	سعر الصرف (دينار/دولار)	الاحتياطيات الدولية	ميزان الحساب الجاري	ميزان الحساب مالي	العجز والفائض في ميزان المدفوعات	سعر النفط (دولار/ برميل)

٢٠١٥	١١٨٢	٥٣.٩٩٠	١٩١٣.١	١٦٣٦٣.٤	-١٣٤٧٣	٤٩
٢٠١٦	١١٨٢	٤٤.٢١٦	٣٥٥٤.٧	٢٧٧٥.٥	-٨٤٣٥	٤١
٢٠١٧	١١٨٢	٤٨.١٧٣	١٣٩٥٤.٥	٥٨٣٧.٨	٢٧١٢	٥٢
٢٠١٨	١١٩٠	٦٣.٨٧٩	٣٤٣٦٩.٥	٢٢٣٠٢.٥	٦٣٥٢	٦٨
٢٠١٩	١١٩٠	٦٧.١٥٧	١٥٧٦٢.٦	١٣١٢٠.٧	٨٧٢٤	٦٤
٢٠٢٠	١٤٥٠	٦٥.٧٩٢	٦٢٣١.٦	٩٥٥٢.٧	٨٢٦٩	٤٢
٢٠٢١	١٤٦٠	٦٣.٨١١	٢٤٥٦٣.٤	٢٤٩٩٣.٣	-١٠٧٨٥	٧٠
٢٠٢٢	١٤٦٠	٩٦.٦١١	٥٨٠٠٩.٥	٥٤٦٩٣.٥	٢١٧١٨	١٠٠
٢٠٢٣	١٣٢٠	١١١.٧٣٦	٢٨٣٧٤.٦	٢٥٩٨٨.٣	١٩٩٧٣	٨٢

المصدر: البنك المركزي العراقي التقارير الاقتصادية للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٣) صفحات متفرقةشكل(٢) العجز والفائض في ميزان المدفوعات في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٣



المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

الاستنتاجات

١) يعد الاقتصاد العراقي ريعي ويعتمد بشكل رئيسي وكبير على الايرادات النفطية وهذا يجعل كلا من عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية معرضة للتقلبات في اسعار النفط الخام العالمية

٢) وبينت الدراسة على وجود علاقة عكسية واضحة بين الاحتياطيات الاجنبية والعجز في الموازنة العامة حيث استمرار العجز والتوسع في الانفاق يؤدي الى استنزاف الاحتياطيات بالاخص في ظل محدودية الايرادات غبر النفطية في العراق.

٣) اظهرت الدراسة على وجود ضعف واضح بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وبالتالي يؤدي الى تعارض في الخطط والاهداف التنموية فضلا عن زيادة الضغوط على الموارد الاقتصادية وبدروه على الاقتصاد ككل .

٤) تعد الاحتياطيات الاجنبية اداة مهمة يستخدمها البنك المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف خاصة في ظل الضغوط المالية في الاقتصاد

٥) يتصف العجز في الموازنة العامة بالعراق كونه عجزاً هيكلياً اكثر من كونه عجزا دورياً نتيجة التوسع بالانفاق العام فضلا عن ضعف التنويع الاقتصاد.

٦) تعتبر الاحتياطيات الاجنبية خط الدفاع الاول في مواجهة الازمات وادارتها بكفاءة تؤدي الى استقرار الاقتصاد العراقي .

٧) ان استمرار الحكومة العراقية تمويل عجزا الموازنة بوسائل غير مستدامة تنعكس في زيادة الدين العام وارتفاع المخاطر الاقتصادية فضلا عن تاكل الاحتياطيات الاجنبية .

التوصيات

١) تنويع مصادر الدخل والايرادات العامة في العراق من خلال اصلاح النظام الضريبي تعزيز الايرادات غير النفطية المحلية وتطوير القطاعات الغير نفطية

٢) تبني السياسة المالية سياسة ترشيد الانفاق العام عن طريق تقليل النفقات التشغيلية رفع كفاءة ادارة المال العام وتوجيه الانفاق نحو الاستثمارات المحلية والاجنبية .

٣) تبني قواعد مالية كتحديد سقف العجز وربط الانفاق باسعار النفط العالمية فضلا عن انشاء صندوق سيادي لتقليل التقلبات الاقتصادية الدورية.

٤) تنويع الاقتصاد عن طريق تقليل الاعتماد على النفط ودعم القطاعات الانتاجية وتشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد الحقيقي في العراق

٥) مكافحة الفساد الاداري وتحسين ادارة المال العام وادارة الدين العام عن طريق تقليل الاقتراض غير المنتج وتوجيه القروض نحو مشاريع اقتصادية انتاجية وتنموية

٦) تعزيز استقلالية البنك المركزي لضمان حماية الاحتياطيات الاجنبية والحفاظ على الاستقرار النقدي واتخاذ اجراءات وقرارات نقدية فعالة

٧) زيادة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية عن طريق وضع اطار مؤسسي واضح تتكامل الاهداف فيه بين الحكومة والبنك المركزي.

٨) ادارة الاحتياطيات الاجنبية بكفاءة عبر تجنب استنزافها في تمويل العجو بالموانة العامة ووضع سياسات واضحة لاستخدامها والحفاظ على مستوياتها الامنة .

٩) ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق يتطلب معالجة الاختلالات الهيكلية في المالية العامة وادارة الاحتياطيات الاجنبية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة فضلا عن تقليل الاعتماد على الموارد والايرادات النفطية .

المصادر:

١. زيري, بلقاسم ,كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ,مجلة شمال افريقيا , العدد ٧, ص٤٧

٢. الخفاجي, وسام نعمة رجيب , ٢٠١٦, اثر الاحتياطات الاجنبية في عرض النقد في العراق دراسة قياسية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢, مجلة الكلية الاسلامية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة ,العدد الاول ,ص٥٤٥

3.IMF ,Balance of Payments and International Investment Position Manual(BPM6,2000,2

4.International Monetary Fund. (2009). Balance of Payments and International Investment Position Manual (BPM6). Washington, DC

5.IMF, Government Finance Statistics Manual (GFSM2014(

6.Maurice Obstfeld., Shambaugh, J., & Taylor, A. (2010). Financial Stability, the Trilemma, and International Reserves. American Economic Journal.

7.Joshua Aizenman & Lee, J. (2007). International Reserves: Precautionary vs Mercantilist Views. Journal of International Economics

8.Lawrence Summers. (2004). The U.S. Current Account Deficit and the Global Economy.

9.Frankel, J. (2011). A Solution to Fiscal Procyclicality: The Structural Budget Institutions.

10. Reinhart, C. & Rogoff, K. (2010). Growth in a Time of Debt. American Economic Review.

.١١

١٢. البنك المركزي العراقي ,التقرير الاقتصادي ٢٠٢٤, ص٣٩

١٣. حداد ,حامد عبيد ,(٢٠٠٧) , المديونية العراقية ,مجلة دراسات دولية , العدد (٣٣), مركز الدراسات الدولية ,جامعة بغداد ,ص١٠٥-١٢٠.

14. International Monetary Fund. (2009). Balance of Payments and International Investment Position Maunal(BPM6) Washington, DC

١٥. وزارة المالية العراقية .(٢٠٢٤) قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لعام ٢٠٢٤. بغداد)

16. International Monetary Fund. (2023). Fiscal Monitor: On the Path to Policy Normalization. Washington, DC

17. Bank for International Settlements. (2019). Central Bank Reserves Management. Basel.

١٨. البنك المركزي العراقي .(٢٠٢٣) التقرير السنوي بغداد

١٩. البنك المركزي العراقي .(٢٠٢٢) . النشرة الاحصائية ,بغداد

٢٠. وزارة المالية العراقية .(٢٠٢٣). بيان الميزانية الاتحادية

٢١. وزارة التخطيط العراقية (٢٠٢٢) خطة التنمية الوطنية

٢٢. داود ,ميادة(٢٠٢٣) اقتصاد العراق في ٢٠٣٢ مشاريع كبيرة وازمة دولار ودعوات للاستثمار الموقع www.irfaasawtak.com

٢٣. البنك المركزي العراقي , التقرير السنوي (٢٠٢١) الفصل الرابع , تطورات قطاع المالية العامة :٤٤)

٢٤. البنك المركزي العراقي التقارير الاقتصادية السنوية (٢٠١٥-٢٠٢٣) الفصل الثالث ,التطورات النقدية والمصرفية :بغداد : دائرة الاحصاء والابحاث : صفحات متفرقة